



رأي رقم 94/2022 بتاريخ 29 نونبر 2022 بشأن مراجعة  
أثمان صفقات قيد الإنجاز

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية،

بناء على رسالتي السيد المدير العام لشركة «.....» المتوصل بهما على التوالي بتاريخي 10 و 18 أكتوبر 2022 وما أرفق بهما من وثائق؛ وعلى النظام الخاص بمشتريات شركة «.....»؛ وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق باللجنة الوطنية للطلبات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه؛ وعلى منشور السيد رئيس الحكومة رقم 9/2021 الصادر في 18 أبريل 2022 المتعلق بسن تدابير استثنائية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأولية على الالتزامات التعاقدية في إطار الصفقات العمومية؛ وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم من طرف المقرر العام إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية؛ وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية خلال الجلسة المغلقة المنعقدة بتاريخ 29 نونبر 2022،

**أولا: المعطيات**

بواسطة الرسالتين المشار إليها أعلاه، قام السيد المدير العام لشركة «.....» باستشارة اللجنة الوطنية للطلبات العمومية بشأن الإشكالات العملية التي تعرقل تنفيذ خط ..... في ظل الارتفاع المهول للأثمان وتأثير ذلك على التوازن المالي للعقود التي تجمع شركة «.....» بمجموعة من الشركات. وقد أخبر اللجنة أن شركته قد توصلت بعدة شكايات من الشركات المتعاقدة تطلب من خلالها إعادة التوازن المالي للعقود وذلك من خلال تعديل صيغة مراجعة الأثمان واستبدالها بصيغة أثمان جديدة بالنسبة لبعض الصفقات، أو من خلال الرفع من سقف مراجعة الأثمان المحدد في

صفقات أخرى، وذلك اعتمادا على ما جاء في منشور السيد رئيس الحكومة 9/2022 المتعلق بسن تدابير استثنائية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأولية على الالتزامات التعاقدية في إطار الصفقات العمومية.

كما أورد المدير العام لشركة «.....» في معرض استشارته أنه اتفق مع بعض الشركات المعنية بالرفع من سقف مراجعة أثمان هذه الصفقات وفق صيغة مراجعة الأثمان المعدلة الى غاية 15% ؛

كما أشارت الجهة المستشارة الى أن بعض الشركات المتضررة قد ذهبت إلى حد المطالبة بالفسخ لعدم قدرتها على تحمل الأثمان المرتفعة التي تكبدها خسائر موهولة لا يمكنها الاستمرار في تحملها، غير أنها أكدت أن الفسخ ليس في مصلحتها وأنه في حال اللجوء إليه، فإن ذلك من شأنه أن يتسبب في تأخير تنفيذ الأشغال إضافة إلى أن الكلفة المحتملة لعقود جديدة ستكون عالية جدا ومرهقة مما قد يؤدي إلى التوقف عن تنفيذ المشروع السالف ذكره ويكبد صاحب المشروع خسائر فادحة.

### ثانيا : الاستنتاجات

حيث إن الجهة المستشارة تؤكد اختلال التوازن المالي للعقود المتعلقة بتنفيذ خطي الترموي .... و.... نتيجة الارتفاع المهول للأسعار؛

وحيث إن الجهة المستشارة تطلب إمكانية تطبيق المنشور رقم 9/2022 المتعلق بسن تدابير استثنائية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأولية على الالتزامات التعاقدية في إطار الصفقات العمومية؛

وحيث إن مطلب الشركات المتعاقدة المشتكية من اختلال التوازن المالي للعقود التي تجمعها مع شركة «.....» ينصب حول مطلبين أساسيين يتمثلان أساسا في تغيير صيغة مراجعة الأثمان التي تتضمنها بعض الصفقات موضوع الاستشارة من جهة، ومن جهة أخرى الرفع من سقف مراجعة أثمان صفقات أخرى؛

وحيث إن شركة «.....» تقترح الرفع من سقف مراجعة أثمان الصفقات المعنية الى غاية 15% ؛

وحيث إن المنشور رقم 9/2022 قد نص فيما يخص مراجعة الأثمان على حالات محددة هي كالتالي :

" الحالة الأولى: وتتعلق بالصفقات التي تم إنهاؤها وأداء المبالغ الناتجة عنها قبل صدور هذا المنشور وقبل نشر المؤشرات الجديدة.

فإذا ثبت أن جزء من الأعمال موضوعها قد تم إنجازها فعلا قبل تحيين المؤشرات من قبل وزارة التجهيز والماء، فإنه يتعين على صاحب المشروع المعني تطبيق المؤشرات المحينة وإعادة احتساب المبلغ الناتج عن مراجعة الأثمان وفق الصيغة المنصوص عليها في الصفقة وذلك بالنسبة للكشف أو الكشوفات الحسابية المؤداة وبعد تحديد مبلغ مراجعة الأثمان، يخصم منه المبلغ الذي سبق أدائه في إطار الكشوف الحسابية المؤداة ويصرف الباقي المستحق للمقاول صاحبة الصفقة على شكل تعويض بناء على قرار يتخذه صاحب المشروع استنادا إلى مقتضيات هذا المنشور. وينحصر تطبيق هذا الإجراء على الأشغال التي تم إنجازها ابتداء من فاتح أكتوبر 2021.

الحالة الثانية : وتتعلق بالصفقات المبرمة قبل صدور هذا المنشور ولا زالت في طور التنفيذ، والتي تبين أن جزء من الأعمال موضوعها تم تنفيذه خلال المدة المعنية بمراجعة الأثمان، بناء على المؤشرات المحينة والمشار إليها أعلاه فإذا سبق أن تم إعداد كشوف حسابية بشأنها وتم احتساب مراجعة الأثمان هذه بتطبيق المؤشرات المحينة، ويتم أداء الفرق بين المبلغين عن طريق التحيين في إطار الكشوف الحسابية اللاحقة لصدور هذا المنشور ولنشر المؤشرات الجديدة.

كما يتعين على أصحاب المشاريع احتساب مراجعة الأثمان بناء على آخر المؤشرات المنشورة المؤقتة، على أن يتم إعادة احتساب مبلغ مراجعة الأثمان هذه بتطبيق المؤشرات النهائية بعد نشرها، ويتم أداء الفرق بين المبلغين عن طريق التحيين في إطار الكشوف الحسابية اللاحقة.

هذا، وبحكم أن بعض صفقات أشغال بعض المؤسسات والمقاولات العمومية تنص على أن أثمانها غير قابلة للمراجعة أو تنص على سقف محدد لا يجوز أن يتجاوز المبلغ الناتج عن مراجعة الأثمان، فإنه يمكن لصاحب المشروع إعادة النظر في تلك التي لا تزال في طور التنفيذ ولم تستكمل الأشغال موضوعها بعد والعمل على إبرام عقود ملحقة بشأنها سواء للتنقيص على قابلية أثمانها للمراجعة وتحديد الصيغة المعتمدة في ذلك أو لحذف أو تعديل السقف المنصوص عليه.

لا تسري الآثار المترتبة عن تفعيل هذا الإجراء، سواء فيما يخص التنصيص على قابلية الأثمان للمراجعة أو حذف أو تعديل السقف إلا على الأشغال المنجزة فعلا خلال الفترة الممتدة بين فاتح أكتوبر 2021 واليوم الأخير من فترة مدتها ستة أشهر تبتدئ من تاريخ نشر هذا المنشور.

وبناء عليه يتبين أن الحلول التي يتيحها منشور السيد رئيس الحكومة المذكور تسمح بالرفع من سقف مراجعة الأثمان، لكن تغيير صيغة مراجعة الأثمان لم ينص عليها وبالتالي لا مجال لإعمالها؛

وحيث إن المادة 54 من دفتر الشروط الإدارية العامة المطبق على صفقات الأشغال الصادر بتنفيذه المرسوم رقم 2.14.394 بتاريخ 9 شعبان 1437 ( 13 ماي 2016 ) قد سمحت للسلطة المختصة بالرفع من مراجعة الأثمان إلى حدود 50%، فإنه والحالة هذه يمكن للسلطة المختصة أن ترفع سقف مراجعة الأثمان وفق سلطتها التقديرية .

### ثالثا : رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

بناء على ما تقدم ترى اللجنة الوطنية للطلبات العمومية أنه بوسع صاحب المشروع الرفع من سقف مراجعة الأثمان الى غاية 50% لصيغة مراجعة الأثمان المنصوص عليها في الصفقات المعنية، غير أنه لا سبيل لتغيير أو تعديل صيغة مراجعة الأثمان اعتمادا على منشور رئيس الحكومة رقم 9/2022 السالف الذكر لأنه لم يتح ذلك ضمن الحالات التي سنها بشأن مراجعة الأثمان ضمن التدابير الاستثنائية المتخذة للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأولية على الالتزامات التعاقدية في إطار الصفقات العمومية.